دخلت ضمن لائحة أفضل 40 دولة في التنافس على الصناعة

السعودية في المرتبة 36 دولياً من حيث ارتباطها بالاقتصاد العالمي

حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة 36 عالميا والرابعة عربيا في مؤشر الترابط العالمي الصادر عن شركة «دي إتش إل» لعام 2012.

ويقيس المؤشر الترابط العالمي في بلدان العالم، كما يقيس ويحلل عمق ومدى تدفقات المهاجرين والسياح ورأس المال، والمقصود برأس المال هو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تجارة البضائع والخدمات في تلك البلدان.

وعلى المستوى العالمي، يرسم التقرير صورة واضحة ومفصلة عن كيفية تغير الترابط بين دول العالم منذ الأزمة المالية من حيث حجم التدفقات الدولية في البلدان وفقا لاقتصاداتها المحلية، ومدى انفتاح الدول على العالم او بقائها متركزة بحدود منطقتها.

ووجد التقرير أيضا أن 9 بلدان من أصل أول عشرة مصنفة في المؤشر تقع في أوروبا، وهو ما يعكس أن أوروبا أكثر منطقة منفتحة عالميا، كما أنها الأولى في نطاق تدفق الوافدين. أما منطقة شرق آسيا والباسفيك فتحتلي المؤشر من حيث الترابط التجاري، وأميركا الشمالية من حيث رأس المال والمعلومات.

وعلى الصعيد العربي، حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربيا و23 عالميا، تلتها البحرين في المركز 27 عالميا، بينما جاءت سوريا في المركز الأخير عربيا و127 عالميا.

وجاءت هولندا في المركز الأول عالميا، ثم سنغافورة، تلتها لوكسمبورغ، ثم ايرلندا، وسويسرا سادسا، وبريطانيا سابعا، ثم السويد، والدنمارك ثامنا، وأخيرا في المرتبة العاشرة ألمانيا.

وتصدرت المملكة الدول العربية وشغلت المركز الثالث عالميا بين الدول المصدرة للتحويلات النقدية إلى البلدان النامية ب 28.4 مليار دولار وفقا لتقرير للبنك الدولي.

ومن المتوقع أن تتجاوز مجمل قيمة هذه التحويلات عالميا 406 مليارات دولار العام الجاري بزيادة 6.5 في المئة عن العام الماضي.

وتعتبر المملكة من أكثر الوجهات العالمية الأفضل للمهاجرين من العمالة والأفراد حيث أظهر استطلاع أجرته مؤسسة جالوب أن المملكة خامس أفضل وجهة للمهاجرين من بين دول العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت الصدارة، ثم بريطانيا ثانيا، فكندا، ثم فرنسا في المرتبة الرابعة.

وقال 150 مليون شخص إنهم يفضلون أولا الولايات المتحدة الأمريكية للهجرة، تلتها بريطانيا بعدد 45 مليون شخص، وثالثا كندا ب 42 مليونا، ورابعا فرنسا ب 32 مليونا.

وجاءت المملكة في المرتبة الخامسة حيث أبدى نحو 31 مليون شخص رغبتهم في الهجرة إليها بنسبة 4.8 في المئة من المستطلعة آراؤهم.

ترتيب الدول العربية في مؤشر الترابط العالمي لعام 2012

البلد	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
الإمارات	1	23
البحرين	2	27
لبنان	3	35
السعودية	4	36
المغرب	5	38
الاردن	6	47
قطر	7	50
عمان	8	53
الكويت	9	61
تونس	10	78

وأظهر الاستطلاع ان أسباب الهجرة تتفاوت من بلد لآخر، حيث تشمل البحث عن فرص اقتصادية افضل او للحصول على فرصة عمل جديد او للعيش مع افراد من الأسرة مهاجرين او لأسباب سياسية وامنية.

من جهة اخرى أظهر تقرير وزعه امس فرع شركة «ديلويت» البريطانية في بيروت ان الإمارات والمملكة ومصر ضمن لائحة الدول الأربعين الأفضل عالميا في التنافس على الصناعة.

وبين التقرير الذي حمل عنوان «المؤشر العالمي للقدرة التنافسية الصناعية للعام 2013»، ان الإمارات حلت في المرتبة الثلاثين، فيما جاءت المملكة في المرتبة 34، ومصر في المرتبة 36.

وقال بكر ابو الخير الرئيس والمدير التنفيذي ل «ديلويت اند توش بكر ابو الخير وشركاه» في المملكة «يسرنا ان نرى دولا من الشرق الأوسط مدرجة في المؤشر العالمي للقدرة التنافسية الصناعية، مما يؤكد توقعات النمو في المنطقة التي تشكل سوقا ناشئة واعدة».

واضاف «من المتوقع ان تحقق كل من المملكة ومصر والإمارات المتحدة تقدما في الترتيب خلال السنوات الخمس المقبلة».

وتوقع تقرير «ديلويت» ان يواجه عمالقة التصنيع العالمي الذي طبعوا القرن العشرين مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان تحديا مهما خلال السنوات الخمس المقبلة للحفاظ على مكانتهم التنافسية مقابل بلدان ناشئة كالصين والهند والبرازيل.

ويشير الى ان المشهد التنافسي للتصنيع في العالم «هو في خضم تحول كبير لموازين القوى».

وقال كريغ جيفي، نائب رئيس مجلس إدارة ديلويت الولايات المتحدة والمسؤول عن قسم المستهلكين وصناعة المنتجات، «ستركز القوى الصاعدة في التصنيع على بناء قدرات التصنيع المتقدمة، والبنى التحتية الاقتصادية والسياسية التي تدفع بالنمو قدما وتوفر فرص عمل مهمة لمواطنيها، مما يجبر قوى التصنيع في القرن العشرين الى درء تنامي قوة المنافسين العالميين المهمين».

الجزائر تستثمر 2.7 مليار دولار لرفع طاقة التخزين الإستراتيجي للمواد النفطية المكررة

تعتزم شركة المحروقات « سوناطراك» المملوكة للحكومة الجزائرية..استثمار 198 مليار دينار « حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي « لرفع طاقة التخزين الاستراتيجي للمواد النفطية في البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن عبدالحميد زرقين الرئيس التنفيذي لـ« سوناطراك « خلال تفقده موقع سيدي العابد « السوقر « الذي ستقام عليه مصفاة تبارت بطاقة خمسة ملايين طن قوله.. إن البرنامج الذي أعدته الدولة من أجل مواجهة الطلب المتزايد على المواد المكررة سيما الوقود يقضي بإنشاء محطات مدمجة في مصافي ذات طاقة كبيرة.

وأشار إلى أن المخطط أوكل لسوناطراك لرفع قدرات التخزين الاستراتيجي للجزائر بشأن المواد المكررة من سبعة الى 30 يوما فيما تشارك سوناطراك بمقتضى المخطط في تعزيز قدرات توزيع وتخزين المواد المكررة من خلال مستودعات يتم انجازها حول المصافي الأربع التي يعتزم المجمع انجازها خلال السنوات الخمس المقبلة..لافتا إلى أنه سيتم انجاز مستودعات التخزين الخاصة في المنطقة البتروكيميائية الجديدة في تبارت بطاقة تخزين تبلغ 300 الف طن والذي يلبي طلب المنطقة الغربية من البلاد التي تشهد اضطرابات ظرفية فيما يخص الوقود.. وبين أن المشروع يهدف إلى تجسيد استراتيجية التخزين لمواجهة الطلب المتزايد على المواد المكررة .

وأكد أن احتياطي البلاد من إنتاج النفط متواضع لكنه يكفي لتلبية الاحتياجات على المدى المتوسط متوقعا انخفاضا طفيفا في إنتاج شركاء سوناطراك الأجانب على خلفية تراجع الإنتاج في بعض الحقول.

قال الرئيس التنفيذي لسوناطراك « إننا في نفس مستوى الإنتاج المحقق خلال العام الماضي ولكن هناك انخفاضا طفيفا في إنتاج شركائنا بسبب تراجع الإنتاج في بعض الحقول»..مشيرا إلى أن هناك حقولا جديدة ستدخل مرحلة الإنتاج مثل مشروع حوض بركين الذي دشن يوم الأحد الماضي إلى جانب مشروع المارك الذي سيتم تشغيله خلال الأشهر القادمة..وتوقع أن يصل إنتاج سوناطراك من النفط العام الحالي 200 مليون طن مكافئ من البترول.

ونفى زرقين أن تكون « سوناطراك» تعرضت لأي ضغوط من طرف زبائنها الأوروبيين لمراجعة أسعار الغاز المسلم بموجب عقود طويلة المدى..وقال إننا « لا نخضع لأي ضغوط فنحن نتمتع بالسيادة في كل ما قمنا بتوقيعه..إلا أن الأزمة الاقتصادية في أوروبا اليوم تجعل زبائننا يطلبون منا تخفيضات لأنهم غير قادرين على تسويق الغاز وتحديد هامش ربحهم».

وأوضح زرقين أن البرنامج الذي وضعته الدولة من أجل مواجهة الطلب المتزايد على المواد المكررة سيما الوقود يقضي بإنشاء محطات مدمجة بمصافي ذات طاقة كبيرة.

وتنتج الجزائر حاليا 1.2 مليون برميل من النفط يوميا و85 مليار متر مكعب من الغاز سنويا ..فيما تعتمد الجزائر العضو في منظمة « أوبك « بشكل كبير على مبيعات النفط والغاز التي تصل إلى أكثر من 97 في المائة من إجمالي الصادرات.

من جانب آخر أكد يوسف يوسفي وزير الطاقة والمناجم الجزائري الليلة الماضية.. أن بلاده ستنتج خلال الـ20 سنة القادمة 30 إلى 40 في المائة من احتياجاتها من الكهرباء انطلاقا من طاقات متجددة لاسيما الطاقة الشمسية.

المنصوري: «قطار الاتحاد» يربط أبوظبي بالسعودية وعمان

أعلنت شركة «الاتحاد للقطارات» المطور والمشغل لشبكة القطارات الوطنية في الإمارات، عن وصول أول دفعة من عربات المرحلة الأولى من مشروع قطار الاتحاد إلى الدولة عبر ميناء زايد بداية الأسبوع الجاري على متن السفينة «كينغ سبيريت» وفقا لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية.

ناصر المنصوري

وتهدف المرحلة الأولى من مشروع السكة الحديدية إلى نقل حبيبات الكبريت من مصادرها في شاه وحيشان إلى ميناء الرويس في المنطقة الغربية لإمارة أبوظبي.

وسيتم ربط ميناء خليفة مع شبكة السكك الحديدية الوطنية ضمن المرحلة الثانية التي تتضمن أيضا ربط الشبكة بكل من الحدود السعودية والعُمانية، موفرة بذلك شبكة نقل متكاملة تمتاز بالكفاءة والفاعلية. ويبلغ طول المرحلة الأولى من المشروع 264 كم وقد بدأت أعمال الإنشاء في منطقة الرفا في المنطقة الغربية لإمارة أبوظبي.

الإدارة الأمريكية تحث على عدم عرقلة اتفاق الميزانية

قطع الرئيس الأمريكي باراك أوباما عطلة عيد الميلاد لمستانف المحادثات الرامية لتجنب «الهاوية المالية» وهي زيادات ضريبية وتخفيضات في الإنفاق تسري تلقائيا مع بداية العام ودعا البيت الأبيض ليل الأربعاء الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس إلى عدم عرقلة التوصل إلى اتفاق لتفادي هذه الاجراءات.

وقال مسؤول كبير في الادارة الأمريكية للصحافيين الذين كانوا يرافقون الرئيس «اجراء التصويت دون عراقيل يرجع إلى زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ..كما أن قرار السماح باجراء التصويت بيد زعيم الجمهوريين في مجلس النواب ورئيس المجلس.»

ويريد أوباما اتفاقا أساسيا لتفادي زيادات ضريبية ستطال جميع الأمريكيين عدا الأثرياء وتجنب خفض حاد في الانفاق.

وكان البيت الأبيض اقترح الأسبوع الماضي حزمة أوسع تتيح الابقاء على المستوى المنخفض من الضرائب على من يصل دخلهم إلى 400 الف دولار سنويا.

ارتفاع «نيكاي» واستمرار تراجع الين

ارتفع المؤشر الرئيسي لسوق الأسهم اليابانية، نيكاي، في بورصة طوكيو، اليوم الخميس إلى أعلى مستوى له منذ مارس 2011، مع استمرار تراجع الين الذي شجع على زيادة عمليات شراء الأسهم وسط توقعات بانفراج نقدي مع استلام حكومة شينزو آبي الجديدة الحكم.

وأنهى مؤشر «نيكاي» التعاملات الصباحية بالإرتفاع 140.13 نقطة أو 1.37 في المئة، ليبلغ 10.370.49 وهو أعلى مستوى منذ مارس 2011 الذي شهدت فيه البلاد زلزالا شديدا وتسونامي. أما مؤشر «توبيكس» الأوسع نطاقا، فقد ارتفع 11.15 نقطة أو 1.32 في المئة ليبلغ 858.86.

هبط الين لأدنى مستوى له في أكثر من عامين أمام الدولار اليوم الخميس وسط توقعات بأن تسعى الحكومة الجديدة التي شكلها رئيس الوزراء شينزو آبي لخفض سعر العملة اليابانية وتنفيذ اجراءات تحفيز قوية.

وصعد الدولار إلى 85.87 ينا على منصة التعاملات إي.بي. اس مسجلا أعلى مستوى منذ سبتمبر أيلول 2010، وبلغ الدولار في أحدث معاملة نحو 85.77 ينا مرتفعا 0.2 في المئة عن مستواه في أواخر التعاملات الأمريكية أمس الأربعاء.

571 مليون درهم تصرفات العقارات في دبي

بلغت قيمة تصرفات العقارات من أراض وشقق وفيلات وإجراءات بيع ورهن و«إجارة منتهية بالتملك» في دبي اليوم نحو 571 مليون درهم منها 492 مليون درهم معاملات بيع أراض وشقق وفيلات وعمليات رهن بقيمة حوالي 79 مليون درهم.

وأفاد التقرير اليومي للتصرفات الذي يصدر عن دائرة الأراضي والأملاك بدبي بأن الدائرة سجلت 414 مبايعة منها 219 لأراض بقيمة 275 مليون درهم و181 مبايعة لشقق بقيمة 188 مليون درهم و14 مبايعة لفيلات بقيمة 30 مليون درهم.

وبلغت قيمة الرهونات 79 مليون درهم منها رهونات أراضي بقيمة 21 مليون درهم ورهونات فيلات وشقق بقيمة 58 مليون درهم.

وكان أهم مبايعات الأراضي من حيث القيمة مبايعة بمبلغ 74 مليون درهم في منطقة «البرشاء الاولى» تلتها مبايعة بقيمة 28مليون درهم في منطقة «الثنية الأولى» فيما تصدرت «الثنية الخامسة» مناطق دبي من حيث عدد المبايعات بتسجيلها ثلاث مبايعات بقيمة 12 مليون كما شهدت الدائرة اليوم تسجيل 42 رهنا منها ثمانية لأراضي بقيمة 21 مليون درهم و34 رهنا لشقق وفيلات بقيمة 58مليون درهم كان أهمها في منطقة «برج خليفة» بقيمة 40 مليون درهم وأخرى في منطقة «وادي الصفا 5» بثمانية ملايين درهم.

الخطط الإستراتيجية للحكومة ترجمت بدقة

حمدان بن محمد: مرونة اقتصاد دبي.. محور تميزه و ضمان ازدهاره

أكد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي أن ديناميكية اقتصاد دبي ومرونته العالية أكسبتاه قدرة كبيرة على مواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية واتضح ذلك في قدرة الإمارة على تجاوز تداعيات الأزمة العالمية لتتقدم برهانا جليا على كفاءة اقتصادها وقوته بتحقيق معدلات اداء مرتفعة تجاوزت توقعات الكثير من الخبراء والمحللين، ومؤشرات مبشرة في مختلف القطاعات، ترسيخا لريادة دبي الاقتصادية ومكانتها كمركز عالمي متطور للمال والأعمال.

وقال: إن المدى المتقدم الذي بلغته دبي في نضجها الاقتصادي ينبغي أن يكون حافزا لمزيد من التميز ودافعا إلى رصد مزيد من الفرص الواعدة التي ترقى بمستوى طموحات حكومة دبي، منوها بالتطور النوعي الذي حققه اقتصاد الإمارة على مدار العقود الأربعة الماضية والذي تجلت ملامحه في اتساع الخارطة القطاعية بفضل سياسة التنويع الاقتصادي التي تبنتها الحكومة لدعم أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

وأوضح سموه أن الخطط الاستراتيجية لحكومة دبي ترجمت بدقة تلك السياسة بتوفير المقومات اللازمة لترسيخ أسس قاعدة اقتصادية متينة تقوم على تعددية الموارد وتشجيع الاقتصاد القائم على المعرفة والاهتمام بتنميته وازدهار أنشطته، ورعاية المبادرات الكفيلة بتعزيز الأداء الكلي للاقتصاد، دون إغفال لقطاعاته التقليدية التي تمثل المحرك الرئيس لنموه مع تطبيق أرقى المعايير والممارسات العالمية ما أهلها لتسجيل أفضل النتائج وفقا للمقاييس الدولية.

وفي كلمة تصدرت تقرير اقتصاد دبي 2012 الذي أعده المجلس الاقتصادي في دبي، طالب سمو ولي عهد دبي بمواصلة دعم وتعزيز جسور التفاعل البناء بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، والاهتمام برعاية الاقتصاد القائم على المعرفة، وتأهيل الكوادر الوطنية القادرة على قيادة دفته، وتحقيق أقصى استفادة من الإمكانات المتاحة والطاقات الكامنة عبر تشجيع الإبداع والابتكار لاسيما في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية.

وقال سموه إلى: إن دبي ترى عنان السماء حدودا للتميز الذي ينبغي أن يصبو إليه أبناؤها ليكون هذا المبدأ هو الأرضية الصلبة التي ننطلق منها لاستكمال مسيرتها التنموية المباركة، ومواصلة مشوارها مع النجاح الذي لم يكن ليتحقق لولا توافر الرؤية والإرادة لتقدم دبي للعالم مثالا يحتذى في تحدي الذات، والمضيّ للأمام دون تردد أو تخاذل، واضعة نصب عينيها أهدافا محددة في مقدمتها تحقيق النفع للمواطن، وضمان رفاه المجتمع ورخاءه، وتهيئة البيئة الملائمة لمرحلة جديدة من النمو الاقتصادي الطموح.

وأبدى سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد ارتياحا لما تضمنه التقرير من بيانات وإحصاءات أظهرت مستويات أداء متقدمة في شتى القطاعات الاقتصادية في دبي، منوها سموه بقيمة التقرير كعمل متكامل يضع بين يدي الباحثين والاقتصاديين والمستثمرين مرجعاً موثقاً بالأرقام يعينهم على التخطيط الدقيق لمشاريعهم الاقتصادية والاستثمارية المستقبلية، ويطرح أمامهم صورة كلية مفصلة لواقع اقتصاد الإمارة وقطاعاته المختلفة وما تحمله من إمكانات وفرص.

وأبرز التقرير تحقيق معظم المؤشرات الاقتصادية في دبي تصاعدا ملموسا خلال العام 2011 مقارنة بالعامين السابقين له، حيث ارتفعت وتيرة النشاط الاقتصادي في الإمارة عام 2011 بشكل ملحوظ إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3ر4 بالمائة مقارنة ب 8ر2 بالمائة في عام 2010 وبنسبة انكماش بلغت 2ر4 بالمائة عام 2009.. ويعكس هذا التطور الإيجابي محصلة تفاعل السياسات الاقتصادية التوسعية التي تبنتها الإمارات ودبي بما في ذلك دعم المؤسسات المالية الحكومية والتي كان لها الدور الهام في احتواء الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية التي برزت في سبتمبر 2008.

ويواصل قطاع تجارة الجملة والتجزئة دوره الهام في اقتصاد دبي إلى جانب القطاعات الخمسة الأخرى الأكبر وهي: النقل والتخزين والاتصالات؛ والعقارات؛ والصناعات التحويلية؛ والمشروعات المالية؛ والإنشاءات، حيث يشكل القطاعي التجاري وحده نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للإمارة.

وانعكس تطور الناتج المحلي الإجمالي في تطور متوسط نصيب الفرد في دبي من حوالي 32 الف دولار في عام 2000 إلى حوالي 57 الف دولار في عام 2008، وبالمقارنة مع دول المنطقة فإن هذا المتوسط- في دبي- هو أعلى من مثيله في الكويت والبحرين وسلطنة عمان والسعودية.. كما يُعد هذا المتوسط مرتفعا على المستوى العالمي، حيث بلغ حوالي 1. 43 الف دولار في عام 2011 وهو أعلى من مثيله في هونج كونج «3. 34 الف دولار» وأقرب إلى المعدل السائد في سنغافورة «6. 50 » .

وطبقا للمؤشرات، فإن معدل النمو الحقيقي الذي سجلته دبي خلال العام الماضي والبالغ 4ر3 في المئة قد تجاوز كثيرا مثيله في الدول المتقدمة، حيث راوح متوسطه في تلك الدول 6ر1 في المئة، في حين تشير التقديرات إلى أن هذا المعدل مرشح للاستمرار خلال العام الجاري والعام القادم 2013 متجاوزا معدلات النمو العالمية.

وأوضح التقرير أنه خلال عامي 2010 و2011، شهدت دبي نموا اقتصاديا قويا، مع انخفاض معدلات التضخم بشكل كبير، وبالمثل، أدى انخفاض السيولة الناجم عن النمو النقدي الضئيل نسبيا – حيث بلغ حوالي ستة بالمائة و خمسة في المئة في عامي 2010 و 2011 مقارنة بنحو19 في المئة و10 في المئة في عامي 2008 و 2009 على التوالي – إلى المزيد من الانخفاض في معدل التضخم وزيادة سعر الفائدة على الإقراض بين بنوك الإمارات « إيبور».

وفي الوقت الذي كان فيه سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار مستقرا بنتيجة لربطه بالدولار، فقد شهد انخفاضا أمام اليورو في عام 2010.. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد قيام حكومة دبي بتبني مجموعة تدابير استراتيجية لتعزيز سياستها المالية، انخفض العجز في الميزانية خلال عام 2011 إلى نصف مستويات عام 2010.. وما يزال الإنفاق الجاري يمثل معظم مخصصات ميزانية حكومة دبي، تليه البنية التحتية والخدمات الاجتماعية على التوالي.

ازدهار اقتصاد دبي

وقد ساهم تبني دبي لسياسات مالية ونقدية حصيفة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد المحلي بل ودعم مستويات نموه. فقد اعتمدت بنوك دبي سياسات مالية محكمة خلال عام 2011، كما عملت على زيادة رأس المال ومعدلات مخصصات الاحتياطي لمواجهة احتمالية الانخفاض في جودة أصولها.

ولا تزال الأنشطة التجارية، سواء الخارجية أو المحلية، تمثل العمود الفقري والمصدر الرئيسي للدخل والتنمية الاقتصادية في دبي. وتتضمن التجارة الخارجية لدبي كلا من دبي الرئيسة « التجارة المباشرة» والمناطق الحرة ومستودعات الجمارك، حيث تمثل التجارة في مناطق دبي الرئيسة جزءا بارزا من إجمالي التجارة الخارجية لدبي. وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للتجارة، فقد عملت دبي على التركيز على شركائها التجاريين، حيث تساهم الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية وإيران في نحو نصف حجم إجمالي التجارة في عام 2011.

أما على مستوى الهيكل السلعي للتجارة، فقد شكلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، والمعادن والمجوهرات التقليدية، والآلات والمعدات الإلكترونية والكهربائية والمركبات والطائرات ومعدات النقل ما يزيد على نصف السلع التجارية المتبادلة.

وفي هذا السياق، أوصى التقرير بضرورة العمل على تنويع الشركاء التجاريين لدبي إضافة إلى تطوير وتوسيع نطاق الهيكل السلعي للتجارة الخارجية.